وفي هذا الاطار ، فان اي حديث عن « الاستقلالية » بالمعنى الذي اراد ان يوحي به السادات ، ربما روجت له بعض القوى اليمينية في حركة التحرر الوطنـــي العربية ، يتناقض مع الظروف الموضوعية لنضال حركة التحرر الوطني العالمية المعاصرة ، الظروف التي تحددها ميزة عصرنا وسمته الرئيسية بأنه عنصـــر انتقال البشرية من الرأسمالية الى الاشتراكية والذي تشكل فيه هذه الحركة جزءا من الثورة الاشتراكية ٠

هذا التوجه الرجعي في علاقات مصر الخارجية ، كان يترافق ، على الصعيد الداخلي ، بجملة من الاجراءات السياسية والتشريعية والاقتصادية التي تستهدف الاسراع في تثبيت القاعدة الاجتماعية والاقتصادية لسلطة البورجوازية ٠ وفي هذا السياق ، تشكل حملة « الديمقراطية » التي اطلقها السادات **الحلقة الثالثة** الهامة في حلقات نهجه العام ، اخذت على عاتقها مهمة حشد كافة قوى وفئات البورجوازية والرجعية التقليدية ومختلف الفئات الاجتماعية التي تضررت من الاجراءات الناصرية حول السلطة المصرية الجديدة ٠ فباسم هذه « الديمقراطية »، عمد السادات الى الغاء كل القيود التي كانت تحد ، بهذه الدرجة او تلك ، من حرية الحركة السياسية والاقتصادية لكافة هذه القوى المحافظة والرجعية (الغاء الحراسات ، اعادة الاملاك المؤممة ، فتح مجالات الاستثمار امام القطـــاع الخاص) ، وباسمها ايضا ، وفي الوقت نفسه ، فرض العديد من القيود عـلى الطبقة العاملة وتحركها وتصفية العديد من مكتسباتها السياسية والاقتصاديـة والاجتماعية ٠ وشنت بموجبها حملات الاعتقالات والقمع والعزل السياســي والثقافي ضد كل الشيوعيين واليسار الناصري ، والقيادات العمالية والفلاحية والطلابية٠ اما المضمون الاقتصادي لهذه « الديمقراطية » ، لهذا الانفتاح السياسي المطلق على اليمين والرجعية ، فقد تجسد « **بالانفتاح الاقتصادي** » الذي فتـــح **ابواب** مصر على مصاريعها امام الرساميل والاستثمارات العربية والاجنبية ٠

ان تركيب عناصر هذه الحلقة الخطيرة النتائج كان قد بدأ مع وصـــول السادات الى الحكم (ايلول ١٩٧١) ، عبر اصدار سلسلة من القوانين تستدعي التوظيفات الاجنبية والعربية ، وتقدم الضمانات المذهلة لعمل وانتقال الرأسمال الاجنبي ٠

الا ان هذا الانفتاح الذي اراده السادات تدفقا للرساميل الاجنبية على مصر لم يكن ، في الواقع ، كما اراد له ٠ بل شكل الاساس ، عبر هذه السلسلة من **التشريعات والقوانين** ، لدخول قسم من الرساميل العربية والاجنبية وظفت فـي قطاعات غير منتجة (التجارة ، الخدمات) وأحكمت اخضاع مصر للاحتكـارات العالمية ، دون ان تؤدي الى توسيع وتنشيط الحركة الاقتصادية فيها ٠ وقد ادى